للنشر فورًا: 2022/6/24 **الحاكمة كاثي هوكول**

الحاكمة هوكول تذكِّر مالكي الأسلحة: لا تغييرات فورية في سياسات حمل السلاح وإجراءات منح التصاريح

قرار المحكمة العليا في قضية NYSRPA vs. Bruen لا يمنح حاملي تصاريح الإقامة الحالية القدرة التلقائية على حمل الأسلحة خارج المنزل

تعتزم الحاكمة عقد جلسة خاصة للجمعية التشريعية لسن قوانين جديدة تنظم بشكل صارم الوصول إلى الأسلحة النارية ضمن الحدود القانونية لقرار المحكمة العليا

للاطلاع على الأسئلة الشائعة حول القرار في قضية NYSRPA vs. Bruen، انقر هنا

أصدرت الحاكمة كاثي هوكول اليوم تذكيرًا لمالكي الأسلحة بأن قرار المحكمة العليا الأمريكية يوم الخميس بإسقاط قانون حمل الأسلحة بشكل خفي في نيويورك لا يعني عدم وجوب الالتزام بإجراءات وأحكام الترخيص في ولاية نيويورك. القرار لا يمنح أصحاب تصاريح الإقامة الحالية تلقائيًا القدرة على حمل الأسلحة خارج المنزل. يتعين على مالكي الأسلحة الالتزام بالقيود الحالية وفق القانون.

بينما تقوم الإدارة بمراجعة القرار عن كثب، تعتزم الحاكمة هوكول عقد جلسة خاصة للجمعية التشريعية لسن قوانين جديدة تتوافق مع قرار المحكمة العليا الأمريكية، مع ضمان تنظيم الوصول إلى الأسلحة النارية بحذر. وتعمل الحاكمة أيضًا عن كثب مع الحكومات المحلية، حيث دعت عُمد أكبر ست مدن في نيويورك بعد ظهر يوم الخميس لمناقشة تأثير القرار وخيارات السياسة قيد النظر.

"في حين أن قرار المحكمة العليا المروع بإسقاط قانون حمل الأسلحة بشكل خفي في ولاية نيويورك له آثار واسعة وبعيدة المدى، إلا أنه لا يُفعِّل أي تغييرات فورية على قوانين ترخيص الأسلحة الحكومية وتصاريحها، كما أنه لا يسمح لأصحاب تصاريح الإقامة بحمل أسلحتهم خارج منازلهم،" **قالت الحاكمة هوكول.** "مع عودة القضية إلى المحكمة الأدنى، نشجع مالكي الأسلحة المسؤولين على الاستمرار في الالتزام بالقيود الحالية، ووضع السلامة دائمًا في المقام الأول. بينما نشعر بخيبة أمل من تجاهل المحكمة العليا المتهور لسلامة مجتمعاتنا، نحن على استعداد للكفاح. أعتزم عقد جلسة خاصة للجمعية التشريعية لنتباحث في مجموعة واسعة من الخيارات التشريعية التي ستبقينا ممتثلين لهذا القرار، مع وضع عملية ترخيص شاملة وصارمة تمنح الأولوية لسلامة مجتمعاتنا. إنني أتطلع إلى العمل مع الجمعية التشريعية وقادة الحكومات المحلية وحكومات المقاطعات والخبراء القانونيين، ولن أتوقف عند أي شيء لحماية سكان نيويورك."

"بالأمس، أعادتنا المحكمة العليا إلى الوراء في جهودنا لحماية العائلات ومنع العنف باستخدام الأسلحة النارية من خلال إبطال قانون نيويورك الذي يحدد من يمكنه حمل أسلحة بشكل خفي. مع أن التداعيات ليست فورية، إلا أن نيويورك ملتزمة باتخاذ الإجراءات وسن مجموعة جديدة من القوانين التي ستعمل على الالتفاف على هذا الحكم،" **قال نائب الحاكمة أنطونيو ديلجادو.** "إذا لم تتصرف المحكمة العليا والحكومة الفيدرالية للحفاظ على سلامة أطفالنا، فستفعل نيويورك ذلك."

استعراض قضية *NYSRPA vs. Bruen*

من أجل توضيح التأثير الفوري وطويل الأجل للقرار، تستعرض الحاكمة هوكول أيضًا قضية *NYSRPA vs. Bruen*، وحالتها الحالية، وكيف تؤثر ولا تؤثر على مالكي الأسلحة اليوم، على المدى الطويل، والإجراءات التي تستكشفها الولاية للحفاظ على سلامة المجتمعات.

في قرارها الذي أيده 6 وعارضه 3، أسقطت المحكمة العليا في سابقة قانونية دامت 100 عام مطالبة الأفراد بإثبات "سبب مناسب" للحصول على ترخيص لحمل سلاح ناري مخفي. واعتبرت المحكمة القانون الحالي لولاية نيويورك غير دستوري لأنه يعطي قدرًا كبيرًا من السلطة التقديرية للولاية وموظفي الترخيص في تحديد "السبب المناسب". تعود القضية الآن إلى محكمة الدائرة الثانية في نيويورك - والتي يجب أن تصدر حكمًا يتوافق مع رأي المحكمة العليا.

مع أن قرار المحكمة العليا له آثار طويلة الأجل، إلا أن القرار ليس له تأثير فوري على ترخيص الأسلحة النارية أو منح تصاريح بشأنها. هذا يعني أنه لا يمكن للأشخاص حمل سلاح ناري مخفي على الفور دون الحصول على التصاريح أو التراخيص المطلوبة حاليًا. اعتبارًا من الآن، لم تتغير عملية تقديم طلبات الحصول على ترخيص أو تصريح. يجب على الراغبين في تغيير حالة تصريحهم للحصول على تصريح "حمل غير مقيد" تقديم طلب إلى سلطة الترخيص المحلية المختصة. ويجب على مالكي الأسلحة الاستمرار في الالتزام بالقيود الحالية.

تبحث الولاية في مجموعة واسعة من الخيارات، بما في ذلك إنشاء قيود على حمل الأسلحة بشكل خفي في أماكن حساسة، وإجراء تغييرات على عملية منح تصاريح لحمل الأسلحة بشكا خفي، وتنفيذ تدريب محدد لمقدمي طلبات التصاريح، وإنشاء نظام يتعين على الأعمال التجارية في القطاع الخاص من خلاله تقديم طلب للحصول على استثناءات تسمح بحمل السلاح بشكل خفي. تقر المحكمة العليا بأن هذا القرار لا يمنع الولايات من فرض متطلبات الترخيص لحمل السلاح دفاعًا عن النفس، طالما أن المتطلبات تتناسب مع حدود القرار. ستعمل الإدارة مع الجمعية التشريعية والحكومات المحلية وحكومات المقاطعات لتطوير معايير ترخيص صارمة وشاملة تتناسب مع هذا الإطار.

للاطلاع على الأسئلة الشائعة حول القرار في قضية *NYSRPA vs. Bruen* وتبعاته، انقر هنا.

قال عمدة مدينة نيويورك، إريك آدامز: "ترى المحكمة العليا أن قرارها يستند إلى ماضي أمتنا التاريخي، لكنه يتجاهل واقع الحاضر ويُعرِّض مستقبلنا للخطر. لم يتغير شيء اليوم، وستستمر شرطة نيويورك (NYPD) في ضمان أنه إذا كنت تحمل سلاحًا بشكل غير قانوني في مدينة نيويورك، فسيتم القبض عليك. على الرغم من أنه ليس لدينا شك في أن هذا القرار سيجعل كل فرد منا أقل أمانًا ضد عنف السلاح، فقد كنا نستعد له وسنواصل بذل كل ما في وسعنا للعمل مع شركائنا الفيدراليين والولائيين والمحليين، وكذلك مع عُمد المدن. وقادة البلديات وحكام الولايات الأخرى لحماية مدينتنا. لن ندخر جهدًا في سعينا لتخفيف الضرر الذي نشهده لأنه لا يوجد مكان في البلاد يؤثر فيه هذا القرار أكثر من مدينة نيويورك. قد يكون قرار المحكمة العليا هذا قد فتح نهرًا إضافيًا من شأنه أن يغذي بحر عنف السلاح، لكننا سنعمل معًا لسد هذا النهر."

قالت عمدة ألباني، كاثي شيهان: "أشعر بقلق بالغ على سلامة سكان نيويورك الناتج عن قرار المحكمة العليا بإسقاط قانون ولايتنا الذي حدد من يمكنه حمل سلاح بشكل خفي. لقد تصاعد عنف السلاح في جميع أنحاء البلاد خلال العامين الماضيين، وهذا القرار سيجعل من الصعب على مديرية الشرطة لدينا التمييز بين الأسلحة القانونية وغير القانونية. من الواضح أن تسليح أنفسنا بمزيد من الأسلحة المخفية لن يجعلنا أكثر أمانًا مع وجود واحد من أقل معدلات الوفيات بالسلاح في أي مكان في البلاد. أحيي الحاكمة هوكول لدعوتها عُمد أكبر مدن نيويورك لمناقشة تأثير هذا القرار وحلول السياسات المحتملة، وأتطلع إلى العمل مع الحاكمة والجمعية التشريعية لولاية نيويورك والبلديات في جميع أنحاء ولاية نيويورك لضمان الحفاظ على سلامة سكاننا."

قال عمدة بوفالو، بايرون براون: "لقد أخفقت الأغلبية في المحكمة العليا في النظر في حياة الملايين وسلامتهم. في مدينة بوفالو، رأينا عن كثب التأثير المرعب لإطلاق النار الجماعي، الذي أصبح ممكنًا من خلال سهولة الوصول إلى السلاح. ستعمل مدينة بوفالو عن كثب مع الحاكمة هوكول لبذل كل ما في وسعنا لحماية حياة وسلامة سكاننا وإبقاء الأسلحة بعيدًا عن أيدي الأشخاص الذين لا ينبغي أن تكون بحوزتهم."

قال عمدة روتشستر، مالك إيفانز, "ستعمل مدينة روتشستر عن كثب مع شركائنا في ولاية نيويورك للتأكد من أن قرار المحكمة العليا الأخير هذا لا يُعرِّض سلامة سكاننا للخطر."

قال عمدة سيراكيوز، بن والش، "إن قرار المحكمة العليا هو انتكاسة للسلامة من السلاح ولا يمكن أن يأتي في وقت أسوأ. لدينا بالفعل الكثير من الأسلحة النارية في شوارعنا. وإن إضافة المزيد لا يؤدي إلا إلى زيادة خطر العنف باستخدام الأسلحة النارية. في سيراكيوز وفي جميع أنحاء ولاية نيويورك، يجب أن يدرك الناس أن القرار لا يغير حقيقة أن مالكي الأسلحة يجب أن يلتزموا بجميع القيود الحالية وإجراءات منح التصاريح. إنني أقدر التواصل الفوري من الحاكمة هوكول معي ومع عُمد المدن الآخرين يوم الخميس للحديث عن رد ولايتنا على القرار وأثني عليهن لضمان استمرار نيويورك في اتخاذ موقف قيادي في الضغط من أجل السلامة من السلاح."

قال عمدة يونكرز، مايكل سبانو: "أشيد بسرعة الحاكمة هوكول في جمع المدن الكبيرة للتعامل مع هذا الأمر. من خلال تخفيف القواعد المتعلقة بالسلاح، تتجه المحكمة العليا في الاتجاه الخاطئ الآن. لا يمكننا أن نجعل الكونغرس ينظم بندقية AR-15s والمحكمة العليا تنسف القيود الموجودة لدينا. يسرّ يونكرز العمل مع الحاكمة والمدن الكبرى الأخرى للتعامل مع هذا القرار. لطالما كان لدى يونكرز معدل جريمة منخفض، وفي الآونة الأخيرة كان في أدنى مستوياته. إن وقف عنف السلاح هو أولويتنا الأولى، وأي شيء يخفف القيود المفروضة على الأسلحة سيجعل مهمة مديرية الشرطة أكثر صعوبة."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

إلغاء الاشتراك